srmg
المجموعة السعودية للأبحاث والإعلام

أسسها سنة 1987

الأمير أحمد بن سلمان بن عبد العزيز

الرئيس التنفيذي

جمانا راشد الراشد

CEO
Jomana Rashid Alrashid

الشرق الأوسط
صحيفة العرب الأولى

أسسها سنة 1978

هشام ومحمد علي حافظ

رئيس التحرير — Editor-in-Chief
غسان شربل — Ghassan Charbel

نائب رئيس التحرير — Deputy Editor-in-Chief
محمد هاني — Mohamed Hani

مديرا التحرير — Managing Editors
عيدروس عبد العزيز — Aidroos Abdulaziz
كميل الطويل — Camille Tawil

مستشار التحرير في السعودية — Editorial Consultant in KSA
سعود الريس — Saud Al Rayes

دور اليابان في تحقيق السلام والازدهار بالشرق الأوسط

توشيميتسو موتيغي*

بصفتي وزيرَ خارجية اليابان تسعدُني وتسرُّني زيارةُ المملكة العربية السعودية مرّة أخرى؛ إذ يشهد البلدُ تطوراً لافتاً ومذهلاً على كافة المستويات.

لقد نجحتِ اليابانُ والمملكةُ العربية السعودية، على مدى سنوات طويلة، في بناء وتطوير روابط الصداقةِ الوثيقة التي تجمعهما، بصرف النظر عن الظروف التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط. وتعدّ السعودية إحدى أهمّ وأكبر الدول المورّدة للنفط الخام إلى اليابان، ولا يزال يمثل قطاع الطاقة ركيزة للعلاقات الثنائية بين البلدَيْن. إلى جانب ذلك، أخذ نطاق التعاون بين اليابان والسعودية يتّسع ليشمل مجموعة واسعة من المجالات، بناءً على «الرؤية السعودية – اليابانية 2030»، من بينها مجالات الصناعات التحويلية والقطاع المالي والذكاء الاصطناعي والرعاية الصحية والفضاء والخدمات اللوجستية والتعليم والترفيه، فضلاً عن طاقة المستقبل، بما في ذلك الهيدروجين والأمونيا.

من ناحية أخرى، يمثّل تبادل العديد من الزيارات الرفيعة المستوى بين البلدين رمزاً للعلاقات الوثيقة بينهما. ففي العام الماضي الذي صادف الذكرى السبعين لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بين اليابان والسعودية، استضافت اليابان معرض «إكسبو 2025 أوساكا-كانساي»، كما شهدت أيضاً زيارات عدد كبير من الوزراء السعوديين، وفي مقدّمتهم وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان، ووزير الثقافة الأمير بدر بن عبد الله بن فرحان، مما فتح آفاقاً جديدة لتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. ومن المقرر كذلك أنْ يبدأ تشغيل الرحلات الجوية المباشرة بين الرياض وطوكيو في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، وإنني أتطلّع إلى أنْ يسهم ذلك في توسيع وتعميق التعاون بين البلدَيْن على مختلف المستويات.

وبالنظر إلى الأوضاع الراهنة في الشرق الأوسط، فقد شهدت التطورات الأخيرة المرتبطة بإيران وقوع هجمات طالت دولاً في المنطقة ليست أطرافاً في الصراع، ما أسفر عن خسائر بشرية ومادّية في عدد من الدول، ومن بينها المملكة العربية السعودية. وإنّنا نعرب عن تعاطفنا مع تلك الدول، كما نتقدم بخالص المواساة إلى جميع المتضررين.

إنّ استقرار منطقة الشرق الأوسط لا يمثّل أهمية للمنطقة وحدها فحسب، بل يشكّل عنصراً أساسياً لاستقرار العالم وازدهاره، والآن أصبح من أكثر القضايا إلحاحاً أمام المجتمع الدولي بأسره. وعلى وجه الخصوص، يمثل مضيق هرمز ممراً بالغ الأهمية لإمدادات الطاقة؛ إذ يمر عبره نحو 30 في المائة من صادرات النفط العالمية. كما يؤثر الوضع الراهن، الذي تتعرض فيه الملاحة الحرّة والآمنة في هذا المضيق للتهديد، على الدول الآسيوية بما فيها اليابان، التي تعد من كبار مستهلكي تلك الصادرات.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تضطلع السعودية بدور مهم وفعّال في جهود الوساطة الرامية إلى التوصل إلى حلّ دبلوماسي للأزمة. واليابان تؤيد هذه الجهود التي تبذلها المملكة. وفي الوقت نفسه، وحتى في ظلّ استمرار التوتّرات في الشرق الأوسط، تواصل السعودية بذل جهود حثيثة للحفاظ على إمدادات النفط الخام إلى اليابان وإلى الأسواق العالمية، من خلال تشغيل خطّ أنابيب النفط «شرق-غرب»، وكذلك شحن النفط من الموانئ الواقعة على ساحل البحر الأحمر. وإننا نعرب عن خالص احترامنا وتقديرنا لهذه الجهود الجادّة والمسؤولة التي تبذلها المملكة.

وتتعرض الملاحة الحرّة والآمنة إلى التهديد في البحر الأحمر أيضاً، بسبب هجمات جماعة الحوثي في اليمن. وتدين اليابان بشدّة الهجمات التي تشنّها جماعة الحوثي على السعودية وغيرها من الدول، وتدعو الحوثيين إلى الامتناع عن أيّ خطوات من شأنها تصعيد الأوضاع في المنطقة. وتعتزم اليابان مواصلة تكثيف الجهود الدبلوماسية، بالتنسيق والتعاون مع دول المنطقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، من أجل خفض التصعيد الإقليمي في المنطقة، واستعادة الملاحة الحرة والآمنة في مضيقَي هرمز وباب المندب في أسرع وقت ممكن.

وفي ضوء التطورات الأخيرة المرتبطة بإيران، بدأت دول الخليج العربية، خصوصاً السعودية، تتحرّك بصورة عاجلة لتعزيز صمود ومرونة البنى التحتية الاجتماعية والاقتصادية، بما فيها وسائل نقل النفط الخام باعتبار ذلك أولوية ملحّة. وتعتزم اليابان أنْ تسهم بشكل جدّي في تلك الجهود الخليجية لتعزيز الصمود والمرونة من خلال زيادة تنشيط التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول الخليج العربية. فعلى سبيل المثال، أطلقت اليابان في شهر أبريل (نيسان) الماضي مبادرة «باور آسيا» (POWERR Asia) لتعزيز صمود ومرونة إمدادات الطاقة والموارد في منطقة آسيا بأكملها. ومن شأن هذه المبادرة أيضاً أنْ تسهم في توسيع مراكز الإمداد ومنشآت تخزين الاحتياطي في الخارج للدول الخليجية المنتجة للنفط في منطقة آسيا. ومن خلال مثل هذه الأطر، نرغب في زيادة ترسيخ الروابط بين الدول الخليجية المنتجة للطاقة والدول الآسيوية المستهلكة لها.

وقد تسلّمت المملكة العربية السعودية من اليابان راية استضافة «إكسبو»، عقب معرض «إكسبو أوساكا-كانساي»، وتستعدّ المملكة الآن لاستضافة «إكسبو الرياض 2030». وإنني على يقين من أنّ «إكسبو الرياض» سيشكل منصّة مهمّة ليس فقط لعرض ما حقّقته المملكة في إطار «رؤية السعودية 2030» أمام العالم، بل أيضاً لإبراز مكانة السعودية ومنطقة الشرق الأوسط بأكملها بعد تجاوزها الأزمة الراهنة.

هناك مثل عربي يقول: «من طلب العلا سهر الليالي»، وفي اليابان أيضاً هناك مثل يقول: «رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة». وانطلاقاً من هذَيْن المَثلَيْن، ستواصل اليابان تطوير علاقات التعاون مع المملكة العربية السعودية جنباً إلى جنب على مستويات عدة، وفق رؤية مستقبلية مشتركة لتحقيق تعاون مستدام يمتد إلى ثمانين عاماً، ثمّ تسعين عاماً، ثمّ مائة عام وأكثر، من أجل بناء مستقبل مزدهر معاً. وأرغب في أنْ تكون زيارتي الحالية إلى المملكة فرصةً جديدة للارتقاء بالشراكة الاستراتيجية بين البلدَيْن إلى آفاق أرحب، وتعزيزها وترسيخها على نحو أكبر.

* وزير الخارجية الياباني

«قُصرة»... من إرهاب المستوطنين إلى الضَّم الصَّامت

حسن أبو طالب

«قُصرة»، بلدةٌ صغيرةٌ على الأطراف الجنوبية لمدينة نابلس الفلسطينية، جذبت الانتباه الدولي قليلاً، وخاصة الأميركي إلى ما يجري في الأراضي الفلسطينية المحتلة. العنوان الأبرز هو إرهاب المستوطنين الإسرائيليين، التعبير في حد ذاته يثير الكثير من الدلالات. استخدمه السفير الأميركي هاكابي، على الرغم من تأييده الصَّريح للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. تغيَّرَ عابرٌ حدث نظراً لقيام المستوطنين الإرهابيين، حسب وصفه، بمحاصرة منزل يعود لفلسطيني يحمل الجنسية الأميركية، فكان لا بدَّ من الإدانة والغضب، فقط لإنهاء الحصار عن هذا المنزل، وليس لمنازل الفلسطينيين الآخرين المُحاصرين بلا ماء وغذاء وكهرباء. عندها قام الجيش الإسرائيلي بتفكيك خيمتين للمستوطنين الإرهابيين، وترك خيمات أخرى، ثم أخرج باقي الفلسطينيين من منازلهم بحجة أنها ستتحول إلى ثكنة عسكرية لفرض الأمن في المنطقة.

تصرُّف الجيش على هذا النحو حقَّق الهدف الرئيس للمستوطنين الإرهابيين، فقد تمت الخطوة الأولى المعتادة حين يتم التخطيط للاستيلاء على أراضٍ فلسطينية، تبدأ بهجوم على أصحاب الأرض، وحين يقاومون بأبسط الأدوات إن وجدت لديهم، يتم تصوير الأمر كنزاع يدفع جيش الاحتلال إلى التدخل، وبدوره يأمر الفلسطينيين بالإخلاء، ويترك المستوطنين الإرهابيين يُقيمون بؤرة استيطانية محدودة، وبعد حين تحصل على كل الموافقات والامتيازات وتُوفَّر لها موارد المياه والكهرباء وتراخيص البناء. ما يجري في بلدة «قُصرة» مجرد نموذج، ليس الأول، وكل المؤشرات تنذر أنه لن يكون النموذج الأخير.

فالهجمة الاستيطانية ليست حدثاً عابراً، بل هي سياسة ومنهج تعمل على تطبيقه المؤسسات الإسرائيلية كافة. المستوطنون الإرهابيون ليسوا فقط نتاج بيئة إسرائيلية متطرفة، وليسوا نتاجاً حديثاً لحكومة متطرفة يرأسها نتنياهو، ومن وزرائها متطرفون أقحاح كسموتريتش وبن غفير، وهي حكومة لا تعترف بحقوق الفلسطينيين، وتنكر وجودهم أصلاً، بل هم عنصر فاعل وعضوي في تطبيق الاستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية، الرامية إلى السيطرة على كامل أرض فلسطين، ومنع قيام الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة منذ 1967.

فمنذ السبعينات ظهرت جماعة «غوش إيمونيم» تروج للاستيطان في كامل أرض فلسطين كمكوّن رئيس للاعتقاد الديني اليهودي، كما لعبت دوراً مباشراً في تأسيس العديد من المستوطنات، الأمر ذاته روَّجت له جماعة «ياشيفوت» الدينية القومية، مصحوبة ببرامج لتدريب قادة المستوطنين المحليين وجذب مستوطنين جدد. وفي السنوات القليلة الماضية ظهرت جماعات أخرى كـ«شبيبة التلال»، ركَّزت على الممارسات الميدانية المصحوبة بالعنف ضد التجمعات الفلسطينية الصغيرة العدد، لا سيما في مناطق الأغوار والأراضي الزراعية، وجماعة «ليهافا» التي تدعو إلى الفصل الكامل بين الفلسطينيين واليهود في الأراضي المحتلة وتروّج لأفكار دينية شديدة التطرف. وعلى الصعيد القانوني تبرز منظمة «ريغافيم»، التي تتابع ملفات الملكية وتعمل على شرعنة الأعمال الاستيطانية، والطعن في حقوق الفلسطينيين في ممتلكاتهم، كما تنظم أنشطة احتجاجية ضد أي قرارات تتعلق بإخلاء أية بؤرة استيطانية مهما كانت صغيرة.

إدارياً، تشكلت مجالس المستوطنين كهيئات رسمية تدير المستوطنات، وتقوم بالتخطيط وتنفيذ البنى التحتية. فضلاً عن منظمات التمويل وأبرزها «إيلاد» و«أمانا»، تؤدي دوراً رئيساً في تأسيس المستوطنات وشراء الأراضي وبناء الوحدات السكنية وإدارتها، لا سيما في الضفة المحتلة وفي القدس وما حولها.

الاستيطان المصحوب بالإرهاب والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتجويع الفلسطينيين وتدمير البنى التحتية، لا سيما الخاصة بالمياه التي يعتمد عليها الفلسطينيون لري أراضيهم الزراعية، يُعد منظومة متكاملة تجمع بين التفسيرات الدينية التوراتية التي تبيح إنكار الحقوق الفلسطينية كاملة، والتنظيم الإداري والجماعات القانونية ومصادر التمويل من الداخل والخارج معاً، واستقطاب العناصر، وتحديد المواقع المقرر استهدافها بالتنسيق مع الجهات الرسمية، سواء لإنشاء بؤر استيطانية جديدة أو لتوسيع بؤر استيطانية قديمة، تطورت عبر عقد أو أكثر لتصبح مراكزَ سكانية كبرى، يُراد لها أن تستولي على مزيد من الأراضي المجاورة لها، بحجة مواكبة الزيادة السكانية والتطور الطبيعي للمستوطنين.

تتداخل تحرّكاتُ المستوطنين مع قرارات الحكومات المختلفة طوال العقود السبعة الماضية بإقامة مناطق سكنية في أراضٍ فلسطينية تم نزع ملكيتها من أصحابها ومصادرتها، واعتبارها أراضيَ دولة سواء بمبررات أمنية واهية أو لأغراض استيطانية مباشرة. يصاحب ذلك سياسة متعمدة لإضعاف السلطة الوطنية الفلسطينية، وتجفيف منابعها المالية، من خلال تأخير إرسال الأموال المستحقة لها عبر ما يعرف بالمقاصة التي حددتها اتفاقيات أوسلو، أو استقطاع نسبة من تلك الأموال تحت مبرر تعويض الإسرائيليين الذين استُهْدِفوا من قبل فلسطينيين، والذين يتم وصفهم بالإرهاب، وفقاً للتوصيف الإسرائيلي. الأمر الذي يُعمق أزمة السلطة الوطنية ويضعف دورها الرئيسي في حماية الفلسطينيين، وتوفير أسس مناسبة للصمود والعيش في أراضيهم. ويبرز قرار وزير الدفاع الإسرائيلي كاتس نقل صلاحيات إنفاذ القانون المتعلقة بالمستوطنين من الجيش إلى الشرطة الإسرائيلية، النوايا الدفينة والمعلنة معاً في مدّ السيادة الإسرائيلية عبر إجراءات تبدو ثانوية إلى المناطق «أ» و«ب»، والتي تعد مناطق محتلة يتم التعامل معها من قبل جيش الاحتلال، ولكنها وفق توجُّه وزير الدفاع كاتس ستكون تحت سلطة الشرطة الإسرائيلية، بعد تشكيل قوة خاصة لهذا الغرض، وتوفير المعدات والأسلحة والأموال لتتناسب مع مهمتها المرجوة.

قرار كاتس يمثل الوجهَ الرسمي لتوسيع الاستيطان من دون ضجيج، وبدء تطبيق قدر من السيادة الإسرائيلية المباشرة على مجمل الأراضي الفلسطينية المحتلة. القرار خطير، وهو مقدمة لتطبيق السيادة التي رُئي في السابق أن الظروف الدولية لا تسمح بمثل هذه الخطوة، بيد أن حكومة المتطرفين الراهنة ترى الأمر مختلفاً.